

النقدية

يتميز المحظوظ الذي تنشط فيه المؤسسات الشبانية حالياً بعدم الثبات والتغير المستمر في مكوناته المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة والابتكارات العلمية المتزايدة. هذه المؤسسات الديناميكية تفرض على هذه المؤسسات الترفيهية رهانات جديدة لضمان استمراريتها، خاصة في طرق تسييرها قصد التأقلم مع المعيطيات الجديدة لتحسين فعاليتها.

يعتبر التسيير بالمفهوم الحديث عملية اجتماعية مستمرة تعمل على استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل عن طريق التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة للوصول إلى هدف محدد (1).

هذه الوظائف الأربع تعكس حقيقة التسيير في أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها، لأنها تعطي صورة واقعية يمكن من خلالها تشخيص وضعية هذه المؤسسات الشبانية ورسم توجهاتها بالوقوف على نقاط القوة والضعف، وبالتالي على قدرتها على الاستجابة لحاجات ورغبات المنخرطين المتزايدة والمتعددة.

لمعرفة واقع تسيير المؤسسات الشبانية في الجزائر قمنا (X) بإجراء دراسة وصفية تحليلية للوظائف الأربع الأساسية التي تشكل جوهر العملية التسييرية (التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة) على مستوى 25 مؤسسة شبابية (دور الشباب) في ثلاث ولايات من ولايات الوسط (البويرة، الجزائر وبومرداس)، موزعة على النحو الآتي: 10 مؤسسات في بومرداس، 8 مؤسسات في البويرة و7 مؤسسات في الجزائر.



وجهتها المستقبلية من خلال النتائج التي ترغب الوصول إليها، بالإضافة إلى تسهيل عملية الرقابة.

* غالبية هذه المؤسسات (60%) تقوم بوضع أهداف قصيرة الأجل (أقل من سنة)، أما الأهداف المتوسطة الأجل (أكبر من سنة وأقل من ثلاثة سنوات) لا نجد لها إلا في (28%) من هذه المؤسسات، في حين تجد (12%) فقط منها تقوم بوضع أهداف على المدى البعيد (أكثر من ثلاثة سنوات).

هذه النسبة تعكس آفاق هذه المؤسسات الشبانية في المستقبل، فغالبها (88%) ليس لها استراتيجية على المدى البعيد.

* من هذه المؤسسات تقوم بوضع خطط علمية في بداية السنة وفقاً للأهداف المسطرة، هذه الخطط سنوية في (60%) منها، (30%) ثلاثة و(10%) سداسية.

* في حين (20%) من هذه المؤسسات لا تقوم بوضع خطط عملية في بداية السنة،

وقد تم جمع المعلومات بواسطة استبيان ملئ جلها عن طريق إجراء مقابلات مباشرة لمدة شهرين مع مدراء هذه المؤسسات في الفترة الممتدة ما بين شهري مارس وأفريل 2002.

I - التخطيط في المؤسسات الشبانية :
يعتبر التخطيط الوظيفية الأولى في العملية التسييرية، وهو يعكس عامة تصور المؤسسة الشبانية لمستقبلها في الوقت الحاضر. فهو "اتخاذ قرار لما سيتطلب مستقبلاً، وكيف سيتم، ومتى اتمامه ومن سيقوم به" (2). فالخطيط بمثابة جسر بين ما هي عليه المؤسسة الشبانية وما ترغب في الوصول إليه، وذلك طبعاً بتحديد الأهداف وإعداد البرامج وتسطير الميزانيات الموافقة لها.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان بعد المعالجة الحقائق التالية:

* جميع المؤسسات التي كانت محل الدراسة (100%) تقوم بتحديد أهدافها وهو عامل إيجابي لأنه على الأقل يعطي لها نظرة أولية تساعدها في تحديد

أي أنها تسير بطريقة عشوائية لتحقيق أهدافها، مما يعني غياب تقسيم زمني لهذه الأهداف وبالتالي عدم الدقة والوضوح في سير النشاطات داخل هذه المؤسسات الشيانية.



جيد في (20%) منها وقبول في (4%) منها فقط. كما أن مستوى انضباط المنخرطين داخل هذه المؤسسات ومدى إقبالهم وارتيادهم عليها يعتبر حسن في (56%) من المؤسسات المستجوبة، مقبول في (32%) منها، غير مقبول في (8%) منها، بينما لا نجد جيدا إلا في (4%) فقط من هذه المؤسسات، أي مؤسسة واحدة.

* وفيما يخص عملية اتخاذ القرارات التي تعتبر جوهر وظيفة التنظيم، فإن النتائج تظهر بأنها تتم في أكثرية المؤسسات (64%) بإشراف جميع الأطراف الفاعلة (مدير، مربي ومنخرط) وهو ما يعكس نوع من الالامركزية. في حين نجد (36%) منها يتم فيها اتخاذ القرار بطريقة فردية (المدير عادة).

III - التوجيه في المؤسسات الشيانية:
يعتبر التوجيه الوظيفة الإدارية الرئيسية في العجلة التسييرية، فهي تتضمن الكيفية والأسس الواجب اتباعها للإشراف على العاملين بشكل جيد. وهذا يتطلب تفهم واقعهم ودراسة حاجاتهم وتحسين علاقاتهم وزيادة تفاهتهم وانسجامهم وتحفيزهم بمختلف الحواجز وتكون فريق متتكامل من جماعة العاملين تناسق مجهوداته وتفقدي ميله ورغباته لتحقيق الأهداف المشتركة.

ـ فوظيفة التوجيه تعتمد في تحقيق الهدف على ثلاثة أركان أساسية هي : توفير القيادة الصالحة الجيدة، والفرز

بمشاركة جميع الأطراف (المدير، المربي والمنخرط)، بينما نجد (24%) منها تقتصر فيها عملية التنظيم على عنصر واحد وهو المدير.

* (48%) من هذه المؤسسات تقوم بتنظيم أنشطتها حسب اختصاص المربيين الذين يؤطرون هذه النشاطات، أي أنها تراعي إمكانيات المربي في تحديد نوع النشاطات التي توفرها للمنخرطين، في حين نجد (44%) منها تتجه في تنظيم مختلف أنشطتها إلى اعتماد معيار رغبات المنخرطين، أي أنها تميل إلى تحقيق حاجات المنخرطين وفق تفضيلاتهم لنوع من النشاطات على حساب نوع آخر، أما التنظيم حسب خصوصية المنطقة فإن المؤسسات التي تعتمد هذا النوع من التنظيم لا تمثل إلا نسبة قليلة (8%).

* غالبية المؤسسات (88%) ترى بأن الإمكانيات المادية المتاحة لها غير كافية للاستجابة لرغبات منخرطيها، مقابل (12%) فقط منها ترى العكس، أي أن إمكانياتها المادية كافية لضمان استمرارية نشاطاتها. كما أن (46%) منها تؤكد أن هياكلها تتلاءم مع النشاطات التي تقوم بها وتسمح لها بتقديمها بطريقة جيدة، بينما (36%) منها تؤكد على أن هياكلها لا تتوافق مع نوع النشاطات المقدمة وتعيقها على تقديمها بطريقة مقبولة.

* أما عن انضباط المربيين في هذه المؤسسات فهو حسن في (76%) منها،

* هذه الخطط توضع حسب كل نشاط في (65%) من المؤسسات مقابل (20%) تقوم بوضع الخطط بطريقة عامة، بينما نجد (15%) تقوم بوضع هذه الخطط العملية وفق طرق أخرى (حسب سن المنخرطين أو جنسهم مثلاً).

* (80%) من المؤسسات المستجوبة لا تقوم بتسطير الميزانيات الموافقة للخطط العملية والبرامج المحددة مقابل (20%) منها تعمل على تسطيرها على شكل ميزانيات سنوية وحسب كل نشاط في جلها.

* هذه المؤسسات الشيانية تميل في أغلبها (65%) إلى الحفاظ على نفس المستوى من التخطيط، في حين نجد أن (32%) منها تنتوي اللجوء أكثر إلى التخطيط لنشاطاتها المختلفة.

II - التنظيم في المؤسسات الشيانية :
يعتبر التنظيم الوظيفة الثانية في العملية الإدارية، وفيه تتحدد العلاقات التنظيمية داخل المؤسسة الشيانية، نطاق الإشراف واتخاذ القرارات. فالتنظيم هو عملية تنسيق الجهود البشرية في أي منظمة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ومجهود ووقت، وبأقصى كفاية إنتاجية ممكنة (3).

وبهذا فالتنظيم ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق هدف معين. وتشير أهميته بازدياد المشاكل الإدارية وتعقدتها، وبشكل حجم المؤسسة الشيانية وتزايد عدد روادها وتنوع نشاطاتها. أما واقع هذه الوظيفة على مستوى المؤسسات الشيانية، فإن النتائج المتوصل إليها تظهر أن :

* غالبية هذه المؤسسات (76%) تقوم بوظيفة التنظيم بطريقة جماعية، أي

الإنساني المناسب، ثم توفر اتصالات فعالة تسمح بعملية التفاعل بين أجزاء المنظمة والأفراد بداخلها⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس، فإن تشخيص هذه الوظيفة على مستوى المؤسسات الشبابية يقتضي الوقوف على الوظائف الفرعية لها: الاتصال، التحفيز والتكتوين.

١ - الاتصال:

* تمثل الملصقات أكثر الوسائل استعمالا في غالبية المؤسسات الشبابية (84%) وتليها المقابلات التي تستعمل في (32%) منها، في حين تمثل المجالات الوسيلة المفضلة في (12%) منها ولا نجد إلا (8%) من المؤسسات تقوم بعقد لجان. أما الوسائل الأخرى للاتصال (التقارير، الندوات...)، فإن استخدامها يقتصر على (16%) منها فقط.

* يعتبر حجم المعلومات الذي تستقبله هذه المؤسسات كافية للممارسة عملها في (60%) منها مقابل (40%) ترى عدم كفاية هذا الحجم وهو ما لا يسمح لها بإنجاز نشاطاتها في الوقت المناسب.

* أما درجة وضوح المعلومات المستقبلة فهي متباعدة جدا في المؤسسات المستجوبة، فهي تعتبر واضحة في (68%) منها مقابل (8%) منها تؤكّد بأنها غير واضحة، في حين تجد نسبة معتبرة منها (24%) ترى بأنها واضحة جدا.

* أهم ما يميز كيفية وصول المعلومات أنها في الغالب وحسب ما تظهره النتائج تصل في الوقت المناسب في (68%) من المؤسسات أمام (32%) منها تصل فيها المعلومات متأخرة.

* أما مستوى الاتصال داخل هذه المؤسسات الشبابية والذي يعكس درجة التناسق داخل أجهزتها، فهو يعتبر مقبولا في (56%) منها، متواصلا في (24%) منها وجيدا في (16%)، ونجد غير مقبول في (4%) فقط منها.

٢ - التحفيز:

* يعتبر العامل المادي (الأجر) أهم العوامل على الإطلاق في ارتباط المدراء بهذه المؤسسات (84%)، يليه جو العمل السادس داخل هذه المؤسسات (72%). بينما العلاقات داخل هذه المؤسسات فهي لا تمثل عامل ارتباط للمديرين سوى في (44%) من المؤسسات، أما الظروف الأخرى (حب العمل، المسافة...) تمثل نسبة قليلة (12%) فقط، أما المكانة التي توفرها هذه المؤسسات فهي لا تعتبر عاملا محفزا للهؤلاء المديرين.

* أما عن مستوى العلاقات المهنية في المؤسسات الشبابية فهو حسن في (56%) منها، جيد في (24%)، ومتوسط في (20%) منها.

* (84%) من دور الشباب تمنّح مكافآت تتوّيجه للمجهودات المبذولة من طرف منخرطيها في القيام بنشاطاتها المختلفة، بينما (16%) من هذه المؤسسات تندفع بها مثل هذه التشجيعات قصد الحفاظ على منخرطيها وجذبهم نحو التعلق بنشاطات المؤسسة وخدماتها.

كما أن تكرييم المربين نجده مكرسا في (76%) من هذه المؤسسات مقابل غيابه في (24%) منها، بالإضافة إلى ذلك نجد أن (96%) من هذه المؤسسات تعمل على توجيه المربين وتشجيعهم على أداء مهامهم من خلال مساعدتهم وإرشادهم إلى الطرق المثلّى والموصولة إلى النتائج المرضية، بينما (4%) منها لا تقوم بهذا الدور وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالأولى.

III - التكتوين:

* (40%) من المؤسسات تعتبر بأن مستوى المربين الذين يؤثرون مختلف النشاطات مقبول. أما التي ترى بأن مستواهم لا يتلاءم مع طبيعة النشاط المقدم لضعف تكوينهم فهي تمثل المقدّم (32%) مقابل (8%) ترى بأن مستواهم جيد، بينما (20%) من مجموع هذه المؤسسات ترى بأن مستواهم حسن.

* غالبية المؤسسات الشبابية (60%) تقر بغياب تواافق بين رغبات منخرطيها



مع تكوين المربين مقابل (40%) تؤكد بأن هناك تواافق بين رغبات منخرطيها وتكون المربين. هذه النسبة تعكس وجود تباعد كبير بين ما ينتظره المخترطون وما يتلقنه المربيون على مستوى هذه المؤسسات الشبابية. ويوضح ذلك جليا من خلال نية جميع هذه المؤسسات في رسكلة المربين الذين ينشطون بها في المستقبل قصد تغطية هذه الثغرات أو التقليل منها على الأقل، خاصة وأن (92%) من هذه المؤسسات ترغب في إدخال تخصصات جديدة على مستوى برامجها السنوية.

IV - الرقابة في المؤسسات الشبابية :

تعتبر الرقابة في الواقع نشاطا هاما تمارسه الإدارة للتحقق من قيام العمل على أساس الأهداف المرسومة، فهي حلقة هامة يتم بها استكمال العملية التسييرية.

فالرقابة "تعني المتابعة بمحاولة إنجاز الأعمال بدقة وبسرعة والعمل على تقييمها مع إصلاح ما قد تنطوي عليه من انحرافات أو أخطار" (5).

فالرقابة تتلخص في ثلاثة عمليات فرعية: تحديد مستويات ومعايير الأداء، قياس وتحليل أسباب الانحرافات إن وجدت وتصحيح الانحرافات.

وللوقوف على حقيقة هذه الوظيفة في المؤسسات الشبابية نستعرض النتائج التالية:

* جل المؤسسات الشبابية (100%) تقوم بعملية الرقابة لإنجازاتها. يقوم بهذه العملية الإطارات العليا (المفتشون) في (92%) منها مقابل (56%) تتم فيها

ش班انية)، واقتصر الدراسة على ثلاث ولايات فقط (البوايرة، الجزائر وبومرداس). صعوبة الحكم على مدى موضوعية الإجابات المقدمة من طرف إطارات هذه المؤسسات الشابة.

إلا أنه – ومهما يكن – فهذه الدراسة ورغم محدوديتها ويساطتها تساهم في إعطاء ولو فكرة بسيطة عن حقيقة وواقع التسيير في المؤسسات الشابة يمكن أن تتعدم في المستقبل إن شاء الله بأبحاث ودراسة أكثر عمقاً وتحليلياً بغية إثراء هذا المجال وكشف أبعاده ومعالجه.

الهوامش :

(1) Marcel Laflamme, le management : approche système, théorie et cas, Ed. Morin, p.20, 1992.

(*) شاريف جمال، يوسف يوديف: التسيير الإداري والمالي لدور الشباب، واقع وأفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة مربي مختص في الشبيبة، المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب، 2002، تحت إشرافنا الخاص.

(2) حسن عمر : التنمية و التخطيط المستقبلي ، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر 1985 . ص 67

(3) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 401

(4) عمر وصفي عقيلي: الوجيز في مبادئ وأصول الإدارة، مؤسسة زهران، عمان، 1993، ص 150.

(5) عطية حسين أفندي، أحمد رشيد: مقدمة الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 161.

- التخطيط يبرز كيفية تحديد الأهداف وإعداد البرامج العملية لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تسطير الميزانية الموافقة لها.

- التنظيم يعكس كيفية أو طريقة اتخاذ القرارات من خلال تحديد السلطات والمهام الموكلة لكل طرف في المنظمة.

- التوجيه يبين كيفية التعامل مع الأفراد، لذلك فهو يتضمن ثلاثة عمليات فرعية: الاتصال، التحفيز والتكتين.

- والرقابة التي هي مقابلة للنتائج المحققة بعد قياسها مع المعايير الموضوعة لاستخراج الانحرافات قصد تصحيحها.

على مستوى المؤسسات الشابة نلاحظ نقصاً وقصوراً كبيرين في التسيير وغياب رؤية مستقبلية لدى المديرين وهو ما تعكسه طبيعة الأهداف المحددة، إذ أن جلها أهداف قصيرة الأجل (سنوية)، بالإضافة إلى عدم كفاية الوسائل المادية وعدم توافق هياكل أغلب المؤسسات مع طبيعة أو نوعية النشاطات المقدمة. كما أن التكوين في غالبيته غير متواافق مع رغبات المنخرطين، ضف إلى ضعف الاتصال نتيجة تأخر وصول المعلومات. أما الرقابة فتتم بطريقة عامة (شمولية) ولا تستند إلى معايير محددة في غالبية المؤسسات.

رغم كل هذه النقائص إلا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية التي تدعوا إلى الارتياح، خاصة طرق التحفيز وتشجيع المربين على أداء مهامهم، بالإضافة إلى نوع من اللامركزية في تنظيم النشاطات إذ تشارك غالبية الأطراف الفاعلة في صناعة القرارات والقيام بالتنظيم.

في الأخير يمكن أن نشير بأن هذه النتائج تبقى نسبية ولا يمكن تعيمها وذلك لسبعين رئيسين:

- صغر حجم العينة (25 مؤسسة



عملية الرقابة عن طريق المدير أيضاً، بينما المؤسسات التي تشارك فيها الأطراف الأخرى (المربون) تمثل (20%) فقط، وهو ما يعكس نوع من المركزية في عملية الرقابة. ولذلك نجد أن (68%) من هذه المؤسسات تعتمد على نوع من الرقابة يمتاز بالشمولية في حين أن (32%) منها تقوم برقابة حسب النشاطات وهذا يسمح بتحديد المعايير الواجب توفرها في كل نشاط وهو ما يسمح برقابة فعالة ودقيقة.

* وكتيبة لما سبق، نجد أن (92%) من هذه المؤسسات لا تقوم بوضع المعايير للأداء قبل الشروع في عملية الرقابة، مقابل (8%) منها تقوم بوضعها لتحديد مجال النتائج المحققة وتقييم فعاليتها.

* (88%) من المؤسسات تقوم برقابة سنوية، (72%) برقابة ثلاثية، و(44%) بطريقة سداسية.

* (76%) من المؤسسات ترى ضرورة زيادة الرقابة على مستوى أدائها، بينما (24%) تفضل الحفاظ على نفس المستوى من الرقابة.

الخاتمة :

تلخص العملية التسييرية في أربع وظائف أساسية: التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة.